

المبحث الثاني
حكم التحالف السياسي

لا تثريب في أن الاستعانة بالمسلم تُعد من القواعد التي قررها الإسلام في علاقة المسلمين ببعضهم : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] .

فعلاقة المؤمنين قائمة على الرحمة والتناصح ، وترسيخ أواصر المحبة ومبادئ الأخوة النابعة من قوله تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ٧١] .

ومن هنا فإن المسلم في حلف مستمر مع أخيه المسلم ، حلف خير على البر والتقوى ، والنصح للإسلام والمسلمين ، وبالتالي ينبغي في زماننا أن يكون التحالف السياسي بين الجماعات المسلمة دوماً قائماً ، حتى تمثل كتلة لها وزنها وثقلها في الساحة السياسية.

ولكن تبقى القضية في العلاقة مع الأحزاب غير الإسلامية ، فهل يجوز التحالف السياسي معها؟.

هذا ما أسعى لتأصيله فقهياً ، لاسيما وأن القضية مطروحة على بساط الفقه في واقعنا المعاصر ، وما زالت الصحوّة الإسلامية تعيشها واقعاً في كثير من البلدان.

فقد اختلف الفقهاء والمفكرون والمعاصرون في حكم التحالف السياسي مع المخالفين للإسلام ، وذلك على قولين :

القول الأول : إن التحالف السياسي حرام ، وإليه ذهب الشيخ محمد قطب ، والشيخ أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام^(١) .

(١) الإمام : تنوير الظلمات بكشف مفاصد وشبهات الانتخابات (ص : ١٣٢) ، قطب : واقعنا المعاصر (ص : ٤٦٥).

القول الثاني : إن التحالف جائز ، وإليه ذهب الدكتور يوسف القرضاوي ، والدكتور مصطفى الطحان ، والشيخ محمد أحمد الراشد ، والدكتور منير الغضبان ، والدكتور صلاح الصاوي^(١).

الأدلة :

أدلة القول الأول :

استدل القائلون بجرمة التحالف السياسي بالقرآن الكريم والمعقول :

أولاً : القرآن الكريم :

١- قال الله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٥٥ ﴾ فترى الذين في قلوبهم مرضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ خَشِيَ أَنْ تَصِيبَنَا دَآئِرَةٌ فَعَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَدِيمِينَ ﴿ [المائدة : ٥١ ، ٥٢] .

وجه الدلالة : إن تحالف الإسلاميين مع غيرهم لأجل الانتخابات ، جعل الناس ينفرون منهم ، فضلاً عن أن هذا الفعل ضياع للركن الأكبر والقاعدة العظمى الأساسية لإقامة الإسلام ، ألا وهي الولاء والبراء ؛ والقرآن الكريم في هذه الآيات وغيرها يحذر المؤمنين من موالاة أعداء الله^(٢).

٢- قال الله تعالى : ﴿ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ

(١) الراشد : أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي (٢٧٧/٤) ، الصاوي : التعددية السياسية في الدولة الإسلامية (ص : ١٤٢) ، الطحان : الفكر الحركي بين الأصالة والانحراف (ص : ٣٣) ، الغضبان : التحالف السياسي في الإسلام (ص : ١٣) ، القرضاوي : أين الخلل؟ (ص : ٧٥).

(٢) الإمام : تنوير الظلمات بكشف مفاصد وشبهات الانتخابات (ص : ١٣٣).

مِنْ نَفْعِهِمَا ﴿ [البقرة: ٢١٩] .

وجه الدلالة : إن ما يحققه الإسلاميون من تحالفهم مع غيرهم من إصلاحات جزئية عارضة في بعض نواحي الحياة ، لا تطبيقه الأنظمة الحاكمة ولا تصبر عليه ، وسرعان ما تمحوه محوًا ، وتبطل آثاره ، وتظل آثاره السيئة التي ينشئها وشره أكبر بكثير من النفع الجزئي الذي يتحقق بهذه المشاركة ، ولم يحدث مرة واحدة في لعبة الدبلوماسية إن استطاع الدعاة أن يديروا دفعة الأمور من داخل التنظيمات السياسية التي يديرها أعداؤهم^(١) .

ثانيًا : المعقول :

إن الجماعات المسلمة المتحالفة مع غيرها هي الخاسرة ، والأعداء هم الكاسبون سواء بتنظيف سمعتهم أمام الجماهير بتحالف الجماعات المسلمة معهم ، أو بتميع قضية الإسلاميين في نظر الجماهير ، وزوال تفردهم وتميزهم بحملهم قضية أعلى وأشرف وأعظم من كل التشكيلات السياسية الأخرى التي تريد الحياة الدنيا وحدها وتكالب على متاعها وتعرض عن تحكيم شرع الله تعالى^(٢) .

أدلة القول الثاني :

استدل القائلون بجواز التحالف السياسي مع المخالفين بما يلي :

١- حلف الفضول :

قام هذا الحلف بين قبائل العرب في الجاهلية على نصرة المظلوم^(٣) ،

(١) قطب : واقعنا المعاصر (ص : ٤٦٥) .

(٢) السابق (ص : ٤٦٥) .

(٣) قال ابن حجر - رحمه الله - في سبب قيام هذا الحلف : « ذكروا في سبب ذلك أشياء مختلفة محصلها : أن القادم من أهل البلاد كان يقدم مكة ، فرمى بظلمه بعض أهلها ، فيشكوه إلى من بها من القبائل ، فلا يفيد ، فاجتمع بعض من كان يكره الظلم ويستقبحه إلى أن عقدوا الحلف ، وظهر الإسلام وهم على ذلك » ، فتح الباري (٤/ ٤٧٣) .

وردد الظالم ، وقد شهدته النبي ﷺ ، وهذا الحلف هو المقصود في قوله ﷺ : « وَأَيُّمَا حَلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً » ^(١) ، فأبي تعاهد كان في الجاهلية على أمر خير فيه معنى التواصل والتعاطف والتآلف فالإسلام يزيده تأكيداً.

حتى إن النبي ﷺ أضفى الصبغة الشرعية على حلف الفضول بعد بعثته ، وخصه بأنه لو دُعي إليه لأجاب فقال : « لَقَدْ شَهِدْتُ فِي دَارِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جُدْعَانَ حَلْفًا ، مَا أَحَبُّ أَنْ لِي بِهِ مُحَمَّدٌ النَّعَمَ ، وَلَوْ أَدْعَى بِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ » ^(٢).

وجه الدلالة : إن النبي ﷺ وإن كان قد شهد هذا الحلف قبل بعثته ، إلا أنه أثنى عليه بعدها ، وفي هذا التعامل النبوي مع المخالفين له في العقيدة دلالة على سعة الشريعة الإسلامية لتحالف الجماعة المسلمة مع المخالفين لها في الاتجاهات السياسية لإسقاط حكم ظالم مستبد ، أو مقاومته بالسبل السياسية ، أو تجديد موقف سياسي ، على أن ينسجم التحالف ومقاصد الإسلام.

٢ - حلف الرسول ﷺ مع عمه أبي طالب ، الذي آواه ودافع عنه ، وتحمل لأجله معاداة قريش ، وكان حصناً احتمت به الدعوة الإسلامية ، وقد مر هذا التحالف بعدة مراحل :

أولها : تجلّى بالموقف الصلب لأبي طالب ، وقد اشتدت التحديات بينه وبين قريش ، عندما رأى إصرار النبي ﷺ على المضي في أمره حتى يظهره الله أو يهلك دونه ، فقال أبو طالب : « اذهب يا ابن أخي فقل ما أحببت ،

(١) سبق تحريجه ، وهو صحيح.

(٢) أخرجه البيهقي : السنن الكبرى (كتاب قسم الفيء والغنيمة ، باب إعطاء الفيء على الديون ٣٦٧/٦ ح ١٢٨٥٩) ، والحديث صحيح ، الألباني : تحقيق فقه السيرة للغزالي.

فوالله لا أسلمك لشيء أبداً» ^(١) ، وقد وصل التحالف إلى أوجه حين انضم بنو هاشم وبنو المطلب في خندق واحد للذود عن رسول الله ﷺ وحمايته ، فقد ورد « أنهم أجمعوا على أن يقتلوا رسول الله ﷺ علانية ، فلما رأى أبو طالب عمل القوم ، جمع بني عبد المطلب ، وأمرهم أن يمنعوه ممن أراد قتله فاجتمع على ذلك مسلمهم وكافرهم ، فمنهم من فعله حمية ، ومنهم من فعله إيماناً و يقيناً » ^(٢) .

والمرحلة الأخيرة : تجسدت في حصار الشعب ، عندما حاصر مشركو مكة بني هاشم وبني المطلب مسلمهم ومشركهم ، جزاء لهم على ما قاموا به من حماية رسول الله ﷺ « فلما رأت قريش ذلك ، اجتمعوا واثمروا على أن يكتبوا كتاباً يتعاقدون فيه على بني هاشم وبني المطلب ، على ألا ينكحوا إليهم ولا ينكحوهم ، ولا يبيعوهم شيئاً ، ولا يبتاعوا منهم ، فلما اجتمعوا لذلك كتبوه في صحيفة ، ثم تعاهدوا وتواثقوا على ذلك ، ثم علقوا الصحيفة في جوف الكعبة » ^(٣) .

وجه الدلالة : في هذا التحالف بين رسول الله ﷺ وعمه أبي طالب دلالة على أنه من حق الجماعة المسلمة أن تقيم تحالفاً مع الآخرين ، لتصل إلى أهدافها المشروعة ، دون استئصال لوجودها ، أو انفراد بها في الساحة ، ولكن دون خضوع لأي مساومة تقود إلى التخلي عن هذا الدين .

٣- حلف رسول الله ﷺ والمطعم بن عدي :

بعد وفاة أبي طالب والتي غيرت موازين الدعوة الإسلامية ووضعتها

(١) ابن هشام : السيرة النبوية (٢/ ١٠١) ، الطبري : التاريخ (١/ ٥٤٥).

(٢) ابن كثير : البداية والنهاية (٣/ ٨٤).

(٣) ابن هشام : السيرة النبوية (٢/ ١٩٥) ، الطبري : التاريخ (١/ ٥٤٩).

أمام تحديات ، وبعد عودة النبي ﷺ من الطائف ، وقد أعرض عنه أهلها وأذوه وأغلظوا عليه ، اختار النبي ﷺ الدخول في جوار المطعم بن عدي عند عودته إلى مكة ، وقد حفظ النبي ﷺ لعدي هذا الصنيع فقال في أسارى بدر : « لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا نَمَّ كَلَمَنِي فِي هَؤُلَاءِ التَّنَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ » ^(١).

وجه الدلالة : إن هذا الحلف وإن لم يكن فيه ضمان لحرية الدعوة الإسلامية ، بل أعظم ما فيه تأمين شخص النبي ﷺ ، وفي سؤال أبي جهل لمطعم ^(٢) دليل على عدم قدرته في تأمين الحماية الكاملة ، إلا أنه فيه دلالة على شرعية التحالف السياسي بين الجماعة المسلمة وغيرها ؛ لتأمين نفسها وحماية أبنائها ، أو حتى إضفاء الشرعية السياسية عليها ، وتغطية مشاركتها الانتخابية ، بخاصة في البلدان التي يحظر فيها نشاطها ، كتحالف الإخوان المسلمين مع حزب الوفد في الانتخابات البرلمانية بمصر.

٤ - أما عندما هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة وأقام الدولة الإسلامية فيها ، فأول عمل قام به أن عقد معاهدة بين فيها الحقوق والواجبات بين المسلمين واليهود ، وهذه المعاهدة من أوضح وأجمع وأعظم المعاهدات التي عقدت في مثل هذا التاريخ المبكر ، والتي دلت بما لا يدع مجالاً للشك على رغبة المسلمين أن يتعايشوا مع غيرهم من أهل الكتاب ضمن بنود واضحة تحقق مصلحة الطرفين ^(٣).

(١) أخرجه البخاري : الصحيح (كتاب الجهاد والسير باب ما من النبي ﷺ على الأسارى أن يخمس ١١٤٣/٣ ح ٢٩٧٠).

(٢) فقد سأل أبو جهل مطعمًا : أمجرت أنت أم متابع - مسلم ؟ قال : بل مجير قال : قد أجرنا من أجرنا. الطبري : التاريخ (١/٥٥٥) ، وهذا يدل على أن أبا جهل يرفض إجارة مطعم إذا كان قد دخل في الإسلام.

(٣) الطحان : الفكر الحركي بين الأصالة والانحراف (ص : ٣٤).

ومما جاء في هذه الصحيفة : « وإن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم ، وإنه لم يَأْثَمْ امرؤٌ بجلفه ، وإن النصر للمظلوم ، وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو استجار يخاف فساده ، فإن مرده إلى الله عز وجل وإلى محمد رسول الله ﷺ » ^(١).

وجه الدلالة : إن بنود الصحيفة تدل على مشروعية التحالف السياسي وفق ضوابط محددة ، فهي تقتضي أن يشارك الحلفاء السياسيون للمسلمين بنصيبهم من المال ، وتحدد البنود حدود التحالف السياسي بأن يكون التناصر قائم بين الفريقين على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وكذلك المشاورات السياسية الدائمة ، والتخطيط الدائم ، والاستفادة من الطاقات ، والثقة المتبادلة مع التأكيد على أن كل فريق مسؤول عن جماعته وتجمعه « وإن لم يَأْثَمْ امرؤٌ بجلفه » وأن النصر للمظلوم مهما كان جنسه أو دينه ، كل ذلك دون مساومة على أي جزء من الدين ، فالإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع « ... فإن مرده إلى الله عز وجل ، وإلى محمد رسول الله » ^(٢).

٥ - حلف النبي ﷺ مع خزاعة :

لما أعلن النبي ﷺ أنه متوجه إلى مكة معتمرًا ، وقد تبعه الكثير من أصحابه ﷺ ، وعندما صده المشركون وأصحابه من دخولها بعد أن أرسل له عينًا من خزاعة ، فأتاه بتحركات قريش وأخبارها ، الأمر الذي انتهى إلى أن أبرم النبي ﷺ معها صلحًا ، سمي صلح الحديبية ، وكان مما ترتب على هذا الصلح حلفه مع خزاعة.

(١) ابن كثير : البداية والنهاية (٣/ ٢٢٥).

(٢) الغضبان : التحالف السياسي في الإسلام (ص : ١١٤ - ١١٦).

فقد جاء في ميثاق الحديبية : « وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه ، وأنه من أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه - فتواثبت خزاعة فقالوا : نحن في عقد رسول الله ﷺ وعهده ، وتواثبت بنو بكر فقالوا : نحن في عقد قريش وعهدهم - وإنك ترجع عنا عامنا هذا فلا تدخل علينا مكة ، وإنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك ، وأقمت بها ثلاثاً معك سلاح الراكب ، لا تدخلها بغير السيوف » ^(١).

وكانت لخزاعة علاقات تاريخية مع بني هاشم استمرت حتى بعد ظهور الإسلام ، يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله : « وكان الأصل في موالة خزاعة للنبي ﷺ أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة فاستمروا على ذلك في الإسلام » ^(٢).

وقد ذكرت خزاعة - وهي ما زالت على الكفر ولم يسلم إلا بعضها ^(٣) - ذلك الحلف للنبي ﷺ ، وجاءته بكتاب جده ، فأقره النبي ﷺ غير أنه اشترط ألا يعين ظالماً ، وإنما ينصر المظلوم حيث قال ﷺ لهم : « مَا أَعْرَفَنِي بِحِلْفِكُمْ ، وَأَنْتُمْ عَلَى مَا أَسْلَمْتُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْحِلْفِ ، وَكُلُّ حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَا يَزِيدُهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً ، وَلَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ » ... وتم التحالف بين الفريقين ، وتجديد عهدها إلا أن رسول الله ﷺ اشترط ألا يعين ظالماً ، وإنما ينصر المظلوم ^(٤).

(١) أخرجه أحمد : المسند (حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم ٣٢٥/٤ ح ١٨٩٣٠) ، وحسنه الأرناؤوط في تحقيق المسند .

(٢) ابن حجر : فتح الباري (٣٣٧/٥ ، ٣٣٨).

(٣) السابق (٢٨٥/٦).

(٤) الغضبان : التحالف السياسي في الإسلام (ص : ١٥٠ ، ١٥١) ، نقلاً عن حميد الله : الوثائق النبوية (ص : ٢٧٣ ، ٢٧٤).

وتظهر شرعية التحالف السياسي في هذا الصلح من خلال بنود ميثاقه ، وهي من أقوى الأدلة على مشروعيته « وإنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه » حيث دخلت خزاعة حليفة لرسول الله ﷺ وكانت تحمل كل مودة وتعاون له ، وفي المقابل كل عداء لقريش « وكانت خزاعة عيبة^(١) رسول الله ﷺ مسلمها ومشركها لا يخفون عليه شيئاً كان بمكة »^(٢).

وفي هذا دليل على جواز الاستعانة بالمشركون فيما دون القتال ، من استنصاح أو تحديد موقف سياسي أو نحوهما.

قال ابن حجر - رحمه الله : « وفيه جواز استنصاح بعض المعاهدين وأهل الذمة إذا دلت القرائن على نصحتهم ، وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الإسلام على غيرهم ، ولو كانوا من أهل دينهم ، ويستفاد منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيرهم ، ولا يعد ذلك من موالاته الكفار ولا موالاته أعداء الله ، بل من قبيل استخدامهم وتقليل شوكة جمعهم ، وإنكأ بعضهم لبعض ، ولا يلزم من ذلك جواز الاستعانة بالمشركون على الإطلاق »^(٣).

فهذه مسألة هي دون الاستعانة بهم في القتال ، وذلك هو الذي جعل ابن حجر - رحمه الله - ينبه إلى عدم لزوم الاستعانة في آخر قوله.

واستنباط ابن حجر - رحمه الله - في جواز استنصاح بعض ملوك العدو استظهاراً على غيره في غاية الأهمية ؛ لأننا يمكن أن نستأنس به في تصحيح

(١) عبة الرجل : موضع سره ، والذين يأتمنهم على أمره ، ابن سلام : الغريب (١/١٣٨).

(٢) ابن حجر : فتح الباري (٥/٣٣٧) ، الشوكاني : نيل الأوطار (٨/١٨٨) ، ابن عبد البر : الاستيعاب (٣/١٤٢٨).

(٣) ابن حجر : فتح الباري (٥/٣٣٨).

ما يكون من الدولة الإسلامية من التعاون السياسي مع دولة كافرة ضد دولة كافرة أخرى ، مما هو دون القتال معاً ، ويمكن أن يشمل حتى التسليح بمثل ما يقع الآن بين الباكستان - والصين مثلاً - ضد الهند ، فإن صدق الصين في تعاونها راجع إلى عداوتها مع الهند^(١).

وجه الدلالة : يدل تحالف النبي ﷺ مع خزاعة والاستعانة بهم فيما هو دون القتال دلالة قوية على شرعية التحالف السياسي مع المخالفين ، إذا اقتضت المصلحة ذلك ، دون التخلي عن جزء من هذا الدين ، فالنبي ﷺ يقبل حلف خزاعة دون شرط واحد ، حيث أظهر الموقف الثابت وفق خط الإسلام الذي لا يعين ظالماً ، وإنما ينصر المظلوم .

الخلاصة في ذلك : أن الشريعة الإسلامية فيها سعة لقبول التحالف السياسي مع المشركين ، وهو مع الأحزاب العلمانية من باب أولى ، إذ جل الأحزاب غير الإسلامية لا تصل إلى درجة الكفر ، فالتحالف السياسي مع المخالفين مشروع في كل صوره : من تشكيل كتلة لخوض الانتخابات البرلمانية أو نحوها ، أو تحديد موقف سياسي ، أو تشكيل معارضة سياسية ، أو التحالف على الإطاحة بنظام ظالم مستبد ، ولكن وفق ضوابط شرعية استند إليها النبي ﷺ في تحالفاته .

وشرعية التحالف السياسي لا تقتصر على وجود دولة للمسلمين ، فهو مشروع في كل مرحلة إذا اقتضت المصلحة ذلك ، سواء كان بعد إقامة الدولة ، كتحالف النبي ﷺ مع يهود المدينة وخزاعة ، أو في مرحلة الدعوة كتحالفه مع عمه أبي طالب والمطعم بن عدي ، وشهوده لحلف الفضول الذي أثنى عليه بعد بعثته .

(١) الراشد : أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي (٤/ ٢٥٥ ، ٢٥٦).

المناقشة :

مناقشة أدلة القائلين بحرمة التحالف السياسي :

١- بالنسبة للاستدلال بآيتي سورة المائدة نقول : لا شك أن صريح الآيات يؤكد على أن من تولى اليهود والنصارى فهو منهم : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٥١] .

ولكن بالرجوع إلى سبب نزول الآيات يظهر أن الحكم ليس على أساس التحالف ، فقد نزلت هذه الآيات في المنافقين ، وبخاصة في رأس النفاق عبد الله بن أبي الذي أبى إلا الوقوف بجانب أوليائه من بني قينقاع التي نقضت ما بينها وبين رسول الله ﷺ ، فقد جاء في تفسير ابن كثير : « جاء عبادة بن الصامت من بني الحارث بن الخزرج إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن لي موالي من زفر كثير عددهم ، وإنني أبرأ إلى الله ورسوله من ولاية يهود ، وأتولى الله ورسوله ، فقال عبد الله بن أبي : إني رجل أخاف الدوائر ، لا أبرأ من ولاية موالي ؛ فقال رسول الله ﷺ لعبد الله بن أبي : « يَا أَبَا الْحُبَابِ ، مَا بَخِلْتَ بِهِ مِنْ وَلَايَةِ زُفَرٍ عَلَى عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ ، فَهُوَ لَكَ دُونَهُ » ، قال : قد قبلت ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ يَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة : ٥١] .

فعبد الله بن أبي تخلى عن ولاية رسول الله ﷺ ، وأعلن ولايته للذين نقضوا العهد ، وحاربهم رسول الله ﷺ انطلاقاً من حلفه قبل الإسلام ، بينما وقف عبادة بن الصامت ﷺ موقفاً أصيلاً ، وقد كان له من الحلف ما كان لابن أبي.

فالقضية إذن ليست في أصل التحالف مع اليهود والنصارى ، إنما هي في الذين يخرجون عن صف القيادة المسلمة والدولة المسلمة ، فيحالفون

أعداءها الذين يجاربونها ، ويعملون لصالحها ضد مصلحة الدولة المسلمة ، وهي الجريمة التي يطلق عليها اليوم في المفهوم الحديث : جريمة الخيانة العظمى في التآمر والتجسس لصالح العدو ، ويتولون أعداء الله ورسوله ﷺ ويتخلون عن الولاية للجماعة المسلمة والدولة المسلمة ، ولا أدل على ذلك من أن نزول هذه الآيات لم يبلغ حلف رسول الله ﷺ مع يهود بني النضير ، ويهود بني قريظة الذين لم ينقضوا العهد بعد ، وهل يعقل أن يمضي النبي ﷺ في حلفه مع اليهود أربع سنين أخرى والآيات تنزل في أصل الحلف؟! ^(١).

حتى لو سلمنا بذلك ، فالتحالف لا يعد ولاء للمحالفين إذا ما علمنا أن المقصود بالولاء ^(٢) في الآيات هو الرضى بفكرهم ومنهجهم ، وترك الولاء لله ولرسوله ﷺ وللمؤمنين بالخروج عن إطار الدولة المسلمة أو الجماعة المسلمة.

قال ابن جرير - رحمه الله - في تفسيره لهاتين الآيتين : « من تولى اليهود والنصارى دون المؤمنين ، فإنه منهم : أي من أهل دينهم وملتهم ، فإنه لا يتولى متولٍ أحداً إلا وهو به وبدينه ، وما هو عليه راض ، وإذا رضيه ورضي دينه ، فقد عادى ما خالفه وسخطه وصار حكمه حكمه » ^(٣).

وقال ابن القيم - رحمه الله : « إن الله قد حكم - ولا أحسن من حكمه -

(١) ابن كثير : التفسير (٢/ ٦٩ ، ٧٠).

(٢) الغضبان : التحالف السياسي في الإسلام (ص : ١٣٣).

(٣) تعريف الولاء اصطلاحاً : الولاية هي النصرة والمحبة ، والإكرام والاحترام ، والكون مع المحبوبين ظاهراً ، قال تعالى : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُمْ مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴾ [البقرة : ٢٥٧] ، القحطاني : الولاء والبراء في الإسلام (ص : ٥٠) ، فموالة الكفار: تعني التقرب إليهم ، وإظهار الود لهم بالأقوال والأفعال والنوايا. ياسين : الإيمان (ص : ١٧١).

أنه من تولى اليهود والنصارى فهو منهم : ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة : ٥١] فإذا كان أولياؤهم منهم بنص القرآن ، كان لهم حكمهم ، وهذا عام خص منه من يتولاهم ودخل في دينهم بعد التزام الإسلام ، فإنه لا يقر ولا تقبل منه الجزية ، بل إما الإسلام أو السيف ؛ لأنه مرتد ^(١).

٢- وأما الاستدلال بآية سورة البقرة بأن المنافع الجزئية التي تتحقق بالتحالف السياسي لا تقارن بعظم شرها ، فلا نسلم بهذا ، فتجارب التحالف السياسي التي خاضتها الجماعات المسلمة مع غيرها - كما في مصر والسودان واليمن ^(٢) - تظهر بوضوح مدى المصالح التي حققها الدعاة من ترسيخ وجودهم في المجتمع ، والحيلولة دون استئصالهم ، وإيجاد واقع سياسي متميز يتسنى لهم من خلاله نشر فكرهم ، وبناء قاعدة إسلامية صلبة تؤثر في واقع الحياة وغيرها.

ولا ننكر أن هذا لا تطيقه الأنظمة الحاكمة ، فالصراع بين الحق والباطل قائم في كل الأحوال ، وتحقيق مثل هذه المصالح بالتحالف أولى من فقدها ، بل قد يجد الدعاة أنفسهم مضطرين إلى التحالف أمام خيارات ومنعطفات دقيقة ، كما أنه ليس بالضرورة أن يكون التحالف مع الأنظمة الحاكمة حتى يراودنا دوماً الخوف من الانقلاب علينا ، فقد يكون التحالف انتخابياً ، أو لتشكيل معارضة سياسية ، أو تحديد مواقف.

وفي كل الأحوال فالتحالف لا يكون إلا بعد دراسة مستفيضة بين الدعاة ، تستند إلى فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد.

يقول المفكر الإسلامي الكبير الشيخ محمد أحمد الراشد - مبيناً دقة

(١) الطبري : جامع البيان في تأويل آي القرآن (٦/ ٢٧٧) .

(٢) ابن القيم : أحكام أهل الذمة (١/ ١٩٥) .

وحساسية التحالف السياسي في إطار الإخوان المسلمين : « وأما الاجتهاد الجماعي للإخوان المسلمين ، فهو يكفي يجعل عملية التحالف مع حزب كافر إحدى القضايا الحساسة الثلاث التي ليس للقيادات القطرية حق في الجزم بها ، وإنما ألزمت اللائحة قيادات الأقطار أن تستأذن مكتب الإرشاد بذلك ، وهذا اجتهاد حسن فيه احتياط وافر ، فباب التحالف مفتوح غير مغلق ، ولكن لا بد من إقراره من أعلى المستويات القيادية ، طمعاً في تقليل احتمالات الخطأ » ^(١).

ثانياً : مناقشة أدلتهم بالمعقول ^(٢) :

إن التحالف السياسي مع المخالفين ليس فيه تمييزاً لقضية الدعاة ، وزوال تميزهم ، أو تنظيماً لسمعة المخالفين أمام الناس ، فخط الجماعة المسلمة واضح من خلال منهج الإسلام القويم الذي تسير وفقه ، وفي هذا يكون التمييز بين المسلم وغيره ، خاصة إذا ما علمنا أن التحالف لا يكون إلا وفق ضوابط شرعية ، من أهمها ضمان المصلحة التي يقررها الدعاة مع بقاء الهيمنة لهم فيه.

هذا بالإضافة إلى أنه ليس في التحالف تنظيماً لسمعة المخالفين ، إذ إنه لا يعد ولاء إنما هو التقاء على بعض الأهداف المرحلية التي لا يتسنى للدعاة أن يحققوها بدونه.

الترجيح :

من خلال طرح أدلة الفريقين ومناقشتنا للقائلين بجرمة التحالف السياسي ، يظهر ترجيحنا للرأي الثاني القائل بجوازه ، وذلك للاعتبارات

(١) راجع في ذلك : الشنيطي : الإخوان المسلمون والعلاقة بالسلطة (الجزيرة نت).

(٢) الراشد : أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي (٢٨١ / ٤).

التالية :

١- إن التحالف السياسي ينسجم ومقاصد الشرعية الإسلامية التي تؤول إلى تقدير المصالح والمفاسد ، فقد تلتقي الجماعة المسلمة مع غيرها على بعض الأهداف المرحلية ، فتلجأ إلى التحالف كوسيلة ل جلب المصالح المرجوة ، أو دفع المفاسد.

٢- إن التحالف السياسي حاجة حقيقية لتأمين قافلة الدعوة الإسلامية ، ودفع الأمواج المتلاطمة عنها قدر المستطاع ، فقد يجد الدعاة أنفسهم أمام موازنات دقيقة ، ومنعطفات حساسة لا سبيل إلى تجاوزها إلا عبر التحالف.

٣- إن التجارب الميدانية التي خاضها الدعاة في تحالفاتهم مع الآخرين كما في مصر والسودان واليمن وغيرها ، أثبتت صلاحية التحالف ، وإمكانية تحقيقه للمصالح التي يقوم عليها.
